

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٨ يونيو ١٩٩٩

لحدود: لبنان سيتقدم بشكوى إلى المراجع الدولية لطلب تعويضات عن أضرار الاعتداءات الإسرائيلية

بيروت: «الشرق الأوسط»

أعلن الرئيس اللبناني العماد اميل لحود أمس أن الحكومة اللبنانية ستتقدم بشكوى إلى المراجع الدولية المختصة تطلب فيها تعويضات عن كل الأضرار التي لحقت بلبنان من جراء الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة.

وتحدث لحود إلى زواره أمس عن الاعتداء الإسرائيلي الأخير، فأشار إلى أنه طلب بقاء وقد حكام المصارف المركزية الفرنكوفونية في لبنان بعدما سمع عن رغبة بعضهم في المغادرة إثر الاعتداء الإسرائيلي. وذلك كي يلمسوا فعلاً حقيقة الوضع في لبنان، وأبلغ لحود زواره «أن بعض

وسائل الإعلام العالمية أظهرت أن العدوان الأخير جاء رداً على قصف المقاومة للمستعمرات الإسرائيلية بينما أغفلت هذه الوسائل القصف الإسرائيلي الذي جرى قنبل ذلك وطاول قرى في جنوب لبنان ونجم عنه مقتل وجرح عدد من المدنيين اللبنانيين وادى إلى رد المقاومة الذي اتخذت منه إسرائيل ذريعة

لشن عدوانها». وأضاف: «إن العدو الإسرائيلي أظهر عن ممارسات وحشية وبربرية، إذ بعد قصف محطة الجسهور وتدميرها واحتراقها دخلها عدد من رجال الإطفاء والدفاع المدني بهدف إطفاء الحريق وانقاذ المحاصرين وظهروا على شاشات التلفزيون، فما كان من إسرائيل إلا أن شنت عمداً هجوماً على المحطة المذكورة وقصفتها مما أدى إلى وقوع قتلى وجرحى في صفوف عناصر الإطفاء والدفاع المدني».

وقال لحود لزواره أيضاً: «إن المهم هو أن هذه الاعتداءات لم تعطل الحياة الطبيعية في لبنان، وإن لبنان قوي بوحدة أبنائه وإن رهان العدو على الانقسام الداخلي بعد العدوان قد فشل. لقد لمستم بأنفسكم الإلتفاف الشعبي العارم حول الوطن وحال التضامن الوطني التي أظهرها اللبنانيون على رغم فداحة الخسائر. كما لمستم حيوية الشعب اللبناني واجهزة الدولة التي سارعت إلى إصلاح ما تعطل وأعادة بناء ما تهدم، كما رأيتم إصرار الشعب اللبناني على التمسك بالحياة الطبيعية فأقيمت على رغم هذه الظروف حفلة انتخاب ملكة جمال أوروبا وشاهدها العسالم على شاشات التلفزيون وأدرك تماماً أن لبنان لن يموت».

وحول البعد الآخر لما حدث قال الرئيس اللبناني «إن لبنان قوي بعلاقته مع سورية التي تنبع من التاريخ المشترك ووحدة المصير، وأنا مع سورية نسعى إلى سلام شامل وعادل يتضمن خروج المحتل الإسرائيلي من جنوب لبنان والجولان والحل العادل للاجئين الفلسطينيين». وأشار إلى أنه «لا يجوز أن يبقى الشعب الفلسطيني داخل مخيمات ومحروماً من حق العودة الذي أقرته الأمم المتحدة».

وأكد لحود «أن قوة لبنان الاقتصادية تكمن في الاستقرار المالي الذي تحقق بفضل استقلال المصرف المركزي إذ لا تتدخل أي من السلطات الثلاث الإسرائيلية والتشريعية والقضائية في أعمال مصرف لبنان... والقضاء مستقل تماماً في أعماله ولا تتدخل السلطة التنفيذية ولا التشريعية في عمله».

وتحدث لحود عن «الاستقرار الأمني الذي تحقق بفضل الجيش والقوى الأمنية الأخرى»، وحث «الجيش الوطني الذي تصدى للعدوان بشجاعة وتصميم وبوسائله المتوافرة كما هب سريعاً لوضع ما انقطع بين المناطق، هذا الجيش الذي بقي دائماً على مستوى آمال دولته وشعبه متجهاً إلى مواجهة العدو وتحقيق الأمن غير ملتفت إلى الخلافات السياسية المحلية والحسابات الصغيرة».